

الإنتخابات التشريعية وأثرها على ظاهرة العنف السياسي في نيجيريا
The legislative elections and their impact on the political violence
phenomenon in Nigeria

أ.م.د. مصطفى موسى محمد علي
Prof. Dr. Mustafa Mussa Muhammad Ali

الانتخابات التشريعية وأثرها على ظاهرة العنف السياسي في نيجيريا

مستخلص

تعتبر التجربة النيجيرية على صعيد تداول السلطة من الأهمية بمكان، ذلك أنها تمكنت من تنظيم وإجراء العديد من الانتخابات الرئاسية والتشريعية منذ عودة الحكم المدني للبلاد عام ١٩٩٩م دون إنقطاع، حيث غطت الدراسة أربع دورات إنتخابية تشريعية للأعوام (١٩٩٩ - ٢٠٠٣ - ٢٠٠٧ - ٢٠١١م)، وهو ما يستوجب تتبع ما أسفر عنه ذلك من تداعيات على الحياة السياسية في نيجيريا. وتهدف الدراسة إلى تحديد ما إذا كانت هناك علاقة بين هذه الإنتخابات وظاهرة العنف السياسي في نيجيريا، ومن ثم تحديد الأبعاد المختلفة لهذه العلاقة.

Abstract

The Nigerian experience with regard to the rotation of power is of great importance, as it has managed to organize and hold many presidential and legislative elections since the return of civilian rule to the country in 1999 continuously, where the study covered four legislative electoral cycles for the years (1999 - 2003 - 2007 - 2011), which necessitates tracking of the repercussions that this resulted in on political life in Nigeria. The study aims to determine whether there is a relationship between these elections and the phenomenon of political violence in Nigeria, and then determine the different dimensions of this relationship.

المحور الأول: إطار مفاهيمي

١-١ العنف السياسي:

يعتبر العنف ظاهرة عامة عرفتها كافة المجتمعات الإنسانية خلال مراحل زمنية مختلفة وبصور وأشكال متعددة ولأسباب كثيرة ومتداخلة، وهذا ما يجعل موضوع العنف يحظى باهتمام الباحثين والدارسين بل وحتى مؤسسات الدولة، فقد تمارسه السلطة السياسية لحفظ النظام وحماية المجتمع وتحقيق السلم الاجتماعي، وبذلك يكتسب العنف السياسي الجانب الإيجابي كما قد يكون ذو طبيعة سلبية.

ثمة شبه إتياف بين أغلب الدارسين لظاهرة العنف السياسي على أن العنف يصبح سياسياً عندما تكون أهدافه أو دوافعه سياسية رغم الإختلاف بينهم في تحديد طبيعة ونوعية هذه الأهداف وطبيعة القوى المرتبطة به، إلا أنه يمكن تحديد ثلاثة إتجاهات أساسية في التعريف بمفهوم العنف وهي^(١):

الإتجاه الأول: العنف هو الإستخدام الفعلي للقوة المادية، حيث يؤكد أنصار هذا الإتجاه أن العنف هو إستخدام القوة المادية لإلحاق الأذى والضرر بالأشخاص وإتلاف الممتلكات، ومن ذلك تعريف شارلز ريفيرا، إذ عرف العنف السياسي بأنه (الإستخدام غير العادل للقوة من قبل مجموعة من الأفراد لإلحاق الأذى بالآخرين والضرر بممتلكاتهم)^(٢)، وبذلك فإن مفهوم العنف يشمل كل سلوك يتضمن معنى الإستخدام الفعلي للقوة المادية لإلحاق الأذى بالآخرين وتخريب ممتلكاتهم.

الإتجاه الثاني: العنف هو الإستخدام الفعلي للقوة المادية أو التهديد بإستخدامها، ويعتبر هذا الإتجاه مطوراً وموسعاً للإتجاه السابق، إذ ينصرف مفهوم العنف ليشمل التهديد بإستخدام القوة إلى جانب الإستخدام الفعلي لها^(٣).

الإتجاه الثالث: العنف كأوضاع هيكلية بنائية: حيث ينظر هذا الإتجاه إلى العنف بإعتباره مجموعة من الإختلالات والتناقضات الكامنة في الهياكل الإجتماعية والإقتصادية والسياسية للمجتمع، وهذا ما يطلق عليه «العنف الكلي» أو «البنائي» ويتخذ عدة أشكال منها: غياب التكامل الوطني داخل المجتمع وسعى بعض الجماعات للإنفصال عن الدولة، وغياب العدالة الإجتماعية، وعدم إشباع الحاجات الأساسية (كالعليم والصحة والمأكل وغيرها) لقطاعات عريضة من المواطنين.

وفي هذا الصدد يرى «إدوارد عازار»، إن وضعية العنف الهيكلي هي التي تؤدي إلى وجود «الصراعات الإجتماعية الممتدة»^(٤)، وهي صراعات متجذرة في البناء الإجتماعي والتكوين الثقافي للمجتمعات، حيث تنتشعب قضاياها الفرعية المرتبطة بها، وتداخل أبعادها الداخلية والخارجية، كما تتميز بإستمروية حالة العداء والتوتر في شكل أزمت حادة، وأعمال عنف مسلحة، ويطلق على هذا

(١) حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، الطبعة الثانية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩م)، ص ٤٢ - ٤٣.

(٢) المرجع نفسه، ص ٤٣.

(٣) مسعود بوسعيدية، ظاهرة العنف السياسي في الجزائر والعلاج المتكامل، (الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، ٢٠٠١م)، ص ٩. أثناء فؤاد عبدالله، الدولة والقوى الإجتماعية في الوطن العربي، علاقات التفاعل والصراع، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١م)، ص ٣٠٣ - ٣٠٤.

(٤) حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص ٤٤.

النوع من العنف إسم «العنف الخفي» وذلك لأنه عنف كامن في البنى الإجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمعات^(٥).

والعنف السياسي نوعان: عنف رسمي، وهو العنف الذي تمارسه السلطة تجاه معارضيه في المجتمع وتتمثل أشكاله في الإعتقال لأسباب سياسية، والحبس، والإعدام وإستخدام القوة من جانب الأمن والجيش، فضلاً عن ممارسة التصفية الجسدية ضد بعض العناصر المناوئة^(٦)، أما العنف غير الرسمي، فهو العنف الممارس من قبل المجتمع أو قطاعات منه بغية تحقيق تغيير في السلطة، أو من أجل تحقيق أهداف يرمى إليها المجتمع أو الفئات الموجودة داخله وغالباً ما تتمثل أهداف العنف في مثل هذه الحالات في ممارسة الضغوط والتأثير في النظام السياسي من أجل الإستجابة لمطالب فئوية أو عامة تخص المجتمع بأسره، أو لإجباره على العدول عن قرارات سياسية أو إتخاذها أو يزمع إتخاذها^(٧).

- تتعدد القوى التي تمارس العنف السياسي كما تتباين الأهداف السياسية التي تسعى إلى تحقيقها، ولذا يمكن فهم حركة العنف السياسي بين القوى التي تمارسه والقوى المستهدفة به على النحو التالي^(٨):
- العنف الموجه من النظام إلى المواطنين أو جماعات أو عناصر معينة منهم، وذلك لضمان إستمراره، وإضعاف دور القوى المعارضة، ويمارس مثل هذا العنف من خلال أجهزة النظام القهرية كالجيش والشرطة والمخابرات.
- العنف الموجه من المواطنين أو فئات معينة (عمال - طلاب - أقليات - أحزاب وتنظيمات سياسية)، إلى النظام أو بعض رموزه، وفي هذه الحالة يتخذ شكل التظاهرات والإضطرابات والإغتيالات والإنقلابات وغيرها.
- العنف الموجه من بعض عناصر أو أجنحة النخب الحاكمة إلى بعض عناصرها أو أجنحتها الأخرى ويدخل هذا العنف في إطار الصراعات داخل النخب، ويتخذ عدة صور منها: التصفيات الجسدية، والإعتقالات وإنقلابات القصر، وقد يصل الأمر إلى الصدام المسلح.
- العنف الموجه من بعض القوى أو الجماعات ضد جماعات أخرى داخل

(٥) حسنين توفيق إبراهيم، العنف الداخلي في الدول العربية، قضايا غسراتيجية، العدد (٢١)، مايو ١٩٩٩م، ص ١١.

(٦) حيدر مثني المعتصم، العنف السياسي، تحليل الصحف لظاهرة الإرهاب والعنف، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٩م)، ص ٤٧.

(٧) حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مرجع سابق، ص ٤٨ - ٤٩.

(٨) نور الدين دحان، العنف السياسي وإنعكاساته على مسار التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، (عمان: مركز

الكتاب الأكاديمي، ٢٠١٨م)، ص ٥٥ - ٦١.

المجتمع نتيجة أسباب سياسية أو اقتصادية أو إجتماعية أو دينية، وقد يتدخل النظام لتصفية مثل هذه الصراعات، ويطلق البعض على مثل هذه الحالة إسم العنف السياسي المجتمعي.

ظاهرة العنف السياسي ظاهرة مركبة ومعقدة ومتشعبة ومتداخلة تنتج عن جملة من الأسباب والعوامل النفسية والإجتماعية والسياسية والاقتصادية، حيث يندرج تحت العوامل النفسية عدة عوامل منتجة لظاهرة العنف السياسي، تتمثل في إنتشار ظاهرة الإغتراب والإحباط في المجتمع، وذلك من خلال شعور الفرد وفي ظل أوضاع معينة - بالإغتراب - وهو ما يدفعه إلى ممارسة العنف في سبيل إستعادة شخصية وذاته.

كذلك هناك أسباب إجتماعية تدفع الفرد للعنف السياسي ويندرج تحتها مجموعة من العوامل المؤدية إلى مثل هذا العنف منها: عدم فعالية الضبط الإجتماعي، من خلال عدم إلتزام الأفراد بالمبادئ والقيم الإجتماعية والقوانين السائدة وغير ذلك وهذا ما يؤدي إلى ممارسات سلبية كالعنف وإنتشار الحقد والكراهية في علاقات الأفراد بعضهم البعض، وأيضاً يساهم إنتشار البطالة وإنخفاض مستويات المعيشة والخدمات العامة للفرد في بروز أعمال العنف السياسي، كما تلعب الأوضاع الاقتصادية المزرية التي يعيشها أي مجتمع من المجتمعات عاملاً مهماً في ولادة العنف السياسي وممارسته^(٩).

علاوة على ذلك تقف البواعث السياسية خلف كثير من أعمال العنف السياسي ومن بين تلك الأسباب: القهر السياسي، والذي يدفع الأفراد والطوائف المضطهدة التي لا تستطيع التعبير عن آرائها إلى العنف السياسي كسبيل إلى الثأر لنفسها، يضاف إلى ذلك عدم الإندماج الوطني (التعددية المجتمعية)، حيث أثبتت غالبية الدراسات أن هناك علاقة طردية بين عدم الإندماج الوطني والعنف السياسي، أي أنه كلما تزايد أشكال عدم الإندماج الوطني في المجتمع تزايد العنف السياسي نظراً لأن العقوبات والإنقسامات المتعددة داخل المجتمع تتجه إلى التناقض والصراع، الأمر الذي يولد التوتر والعنف.

كما يعتبر فقدان الشرعية السياسية دافعاً للنظام إلى ممارسة العنف حتى يكتسب الشرعية التي يفتقر إليها، إلا أن إكتساب هذه الشرعية بالقوة بدلاً من الرضا الجماعي يرتب على الحياة السياسية تكاليف باهظة، وترمي ممارسة العنف السياسي إلى تحقيق أهداف معينة تختلف من موقف لآخر، ومن حالة لأخرى طبقاً لإختلاف الفاعل، ولما كانت أهداف ومصالح ورغبات الأفراد والجماعات

(٩) حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مرجع سابق، ص ٤٥ - ٤٦.

تختلف، فإنه ليس من السهل إصدار أحكام قيمية حول شرعية السلوك العنيف من عدمه، لأنه ما يكون غير شرعي بالنسبة إلى مستهدفين بالعنف، قد يكون شرعياً بالنسبة إلى الممارسين له، ويرجع ذلك إلى إختلاف الجماعات من حيث طبيعة أطرها المرجعية وقيمها الثقافية وإختلاف الدوافع والأهداف الكامنة وراء ممارسة العنف^(١٠).

١-٢ العنف الإنتخابي:

العنف الإنتخابي هو في الأساس شكل من أشكال العنف السياسي، يوظف الفاعلون في إطاره الإكراه بطريقة فاعلة لخدمة مصالحهم أو تحقيقاً لمآرب سياسية محددة، وبالمثل تكون المجتمعات المعرضة لأن تشهد عنفاً إنتخابياً عرضة في العادة لأنواع أخرى من العنف السياسي.

يتميز العنف الإنتخابي عن أعمال العنف الأخرى الشائعة في الحياة السياسية من حيث أهدافه، إذ يسعى للتأثير على سلوكيات الناخبين أو المرشحين أو المسؤولين أو الأطراف الأخرى المشاركة في الإنتخابات أو التأثير على نتائج الإنتخابات، كما أن أعمال العنف قد تتدخل في أي مرحلة من مراحل الدورة الإنتخابية.

يعرف العنف الإنتخابي على أنه «أعمال الإكراه أو التخويف أو إلحاق الأذى الجسدي أو التهديد بذلك، والتي ترتكب بغية التأثير على العملية الإنتخابية أو التي تنشأ في سياق التنافس الإنتخابي، وعند ارتكاب هذه الأعمال أو التهديدات بهدف التأثير في العملية الإنتخابية، فقد يوظف العنف للتأثير في مسار العملية الإنتخابية، مثل الجهود الرامية إلى تأخير الإقتراع أو تعطيله أو تحييده عن مساره وللتأثير في نتائجها، تحديد الفائزين في السياق الإنتخابي الذي يتسم بشدة التنافس على شغل منصب سياسي أو تأمين الموافقة أو عدم الموافقة على قضايا الإستفتاءات»^(١١).

كما يعرف بأنه «إستخدام القوة أو التهديد بإستخدامها بأي شكل من الأشكال للإساءة إلى أشخاص أو ممتلكات ضمن إطار العملية الإنتخابية»^(١٢).

(١٠) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الإنتخابات ومنع نشوب النزاعات، دليل للتحليل والتخطيط والبرمجة، (نيويورك: ٢٠١٠م)، ص ٦٧.

(١١) دليل إسترشادي، مراقبة العنف الإنتخابي والحد من إنتشاره، (لبنان: المعهد الديمقراطي الوطني من أجل الشبكة العالمية لمراقبة الإنتخابات المحليين، ٢٠١٥م)، ص ٧.

(١٢) دليل الإتحاد الأوروبي لمراقبة الإنتخابات، الإصدار الثالث، (الكسمبورج: مكتب مطبوعات الإتحاد الأوروبي،

يشتمل العنف الانتخابي على عدة أعمال منها: إغتيال المعارضين أو إشتباكات الجماعات المتنافسة فيما بينهم بالأيدي تلقائياً، وتهديد وإكراه وتخويف المعارضين أو الناخبين أو المسؤولين عن الانتخابات، كما تؤثر طريقة تصميم العملية الانتخابية وإدارتها وتنفيذها تأثيراً بالغاً في العنف الانتخابي، فالانتخابات التي تعتبر حرة ونزيهة وشفافة تكون أقل عرضة لأن تشهد عنفاً انتخابياً مقارنةً بتلك التي تسودها إدعاءات بسوء الإدارة أو إعتراف غش متعمد.

ولفهم العنف الانتخابي بشكل أفضل لابد من فهم جذوره المحتملة التي تشمل: «الإنقسامات الاجتماعية العميقة، ووجود تاريخ من العنف السياسي، وخطورة الانتخابات الخاضعة للمراقبة، وضعف مؤسسات الدولة، والفقر وعدم المساواة الاقتصادية والفساد»^(١٣).

تقر معظم الدراسات أن الانتخابات ليست سبباً جوهرياً لإثارة العنف، بل تشكل في الواقع خياراً بديلاً عن العنف عندما تجد مصداقية من جانب المواطنين، بما أن المراد منها هو حسم التنافس على السلطة بطريقة سلمية وجامعة، إلا أن الأسباب الجذرية للنزاع غالباً ما تكمن في القضايا الاقتصادية والاجتماعية أو السياسية الخلافية المتجذرة وفي توزيع السلطة بين القوى الاجتماعية المختلفة التي تؤثر فيها العملية الانتخابية^(١٤).

تقدم العمليات الانتخابية عندما تكون ناجحة سبلاً لتوجيه النزاع نحو حوار بناء قائم على الإحترام وقواعد مشتركة لإختيار الممثلين الموثوقين عن الشعب ممن يستطيعون شغل مناصب في السلطة التنفيذية والتشريعية وغيرها من المؤسسات، كما تعتبر الانتخابات في جوهرها وسيلة بالغة الأهمية لإدارة النزاع عبر محاولات وعمليات صنع القرارات السليمة التي يضطلع بها الفائزون، تنفيذاً للمبادرات والبرامج السياسية الواعدة، ويحظى الخاسرون بفرصة العمل كمعارضة مخلصه وفرصة المحاولة مجدداً في إنتخابات مستقبلية.

ومن ناحية ثانية، فإن العمليات الانتخابية تحديداً ليست سوى مناقشات للإحتفاظ بالسلطة السياسية أو السعي لإكتسابها ولأن المرشحين والأحزاب يبرزون الإختلافات الاجتماعية أثناء الحملات الانتخابية طمعاً في الحصول على الدعم الشعبي، مما يخلق إنكشافاً لتصعيد النزاع إلى عنف خاصة عندما يتبع المرشحون منهجاً متطرفاً لحشد الدعم، وحينما تسعى الأحزاب والفصائل المتناحرة للحصول على الأصوات وتأمين مناطق النفوذ وإضعاف معارضيها في إطار جهودها الرامية

(١٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الانتخابات ومنع نشوب النزاعات، مرجع سابق، ص ٤.

(١٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الانتخابات ومنع نشوب النزاعات، مرجع سابق، ص ١.

للحصول على السلطة السياسية أو الإحتفاظ بها، أما أثناء الفعالية الإنتخابية، فيطراً أحياناً إرتفاع حاد أيضاً في مستوى العنف في الأيام التي تسبق عملية التصويت، بينما تظل إمكانية تجدد العنف قائمة عقب التصويت حينما تبرز مزاعم بوقوع التزوير والفساد، أو حينما ينزل أولئك الرافضين لنتائج الإنتخابات إلى الشارع، وفي أسوأ الحالات للطعن في تلك النتائج^(١٥)، وهكذا فإن العمليات الإنتخابية إما أن تسهم في إحلال السلم وإما أن تكون عاملاً محفزاً لنشوب النزاع (العنف).

لا توجد نظرية واحدة تستطيع أن تفسر كافة الأسباب الجذرية للعنف الإنتخابي، إلا أن هناك توافقاً في الآراء على عناصر تعتبر جوهرية في هذا الصدد وهي^(١٦):

سياق التحول الديمقراطي ومساراته: يمثل سياق التحول الديمقراطي أهمية بالغة في تقييم السبل التي تكون فيها العمليات الإنتخابية حافزاً للعنف، فالبلدان التي تمر بمرحلة إنتقالية من نظام إستبدادي أو حكم الحزب الواحد إلى سياسة قائمة على التعددية الحزبية، تعتبر أنظمة متحيزة أو غير راسخة أو أنظمة تتبع في منطقة رمادية (مختلطة)، والتي قد تكون عرضة للنزاع بصفة خاصة أو ميالة إليه بسبب حالة عدم اليقين في الإنتقال الذي تشهده هذه المجتمعات.

كذلك فإن الديمقراطية قيد التوطيد تبقى عرضة للصدمات وتتطلب ترسيخ الديمقراطية بشكل أكبر من أجل بناء المرونة في النظام، فتجمعات ما بعد الحرب التي تشهد إنتقالاً من الحرب إلى الديمقراطية، تعتبر الإنتخابات نقطة حاسمة في تطبيق إتفاق السلام لأن هذه المجتمعات تكون فيها عملية نزاع السلاح والتسريح تكون غير مكتملة، كما أن الإنقسام والعداء الإجتماعيان راسخان للغاية وأن الرافضون لبنود إتفاق السلام قد يواصلون نشاطاتهم، كذلك فإن الآثار الإقتصادية والإجتماعية التي خلفتها الحرب تظل موجودة.

النظم الإنتخابية وديناميات النزاع، ثمة عامل آخر بارز ومحوري في تقييم الظروف التي تحفز العنف الإنمائي، حيث يتمثل في التأثير البالغ الذي تتركه أنواع محددة من النظم الإنتخابية على إدارة النزاع، لذا يرى المتخصصون أن النظام الإنتخابي بوصفه عاملاً حاسماً يقتضي التحليل لأنه النظام الإنتخابي على وجه التحديد يضع «قواعد اللعبة» التي تتعقد بموجبها الإنتخابات.

(١٥) المرجع نفسه، ص ٨

(١٦) أثر التحول الديمقراطي على الإستقرار السياسي في نيجيريا منذ عام ٢٠٠٢م. على الرابط: ten.seoic.org/pptth

كذلك فإن الطابع العام للمنافسة الانتخابية يشكل مصدراً هاماً من مصادر العنف الانتخابي، من حيث غاية التنافس، بإعتبار أن النظام الانتخابي هو الذي يتم فيه ترجمة الأصوات إلى «مقاعد» أو مناصب معينة، فثمة تصور سائد بأن البلدان التي تشهد إنقسامات إجتماعية على أسس عرقية أو دينية أو غيرها، فإن أفضل نظام للانتخاب هو نظام التمثيل النسبي، بإعتبارها تفضل الإحتواء على الإقصاء والتمثيل واسع النطاق على التمثيل ضيق النطاق.

يضاف إلى ذلك تحري الأسباب الجذرية، حيث تركز تفسيرات العلاقات المعقدة القائمة بين العمليات الانتخابية، وتحليل النزاع على رهانات المنافسة والتوقعات بالفوز أو الخسارة في المنافسات الانتخابية والحوافز التي تستحدثها العملية الانتخابية، ويمكن النظر إلى الرهانات المرتبطة بالمنافسة من خلال عدة طرق وفي سياقات متنوعة، إارتفاع رهانات الفوز أو الخسارة بمناصب سياسية ذات أهمية، لا سيما في ظل إرتفاع مستوى الفقر وشح الموارد، واللامساواة مما يدفع الفرد وكذلك عشيرته بأسرها أو فريقه السياسي أو جماعته العرقية، ومن هنا فإن الأحزاب أو المرشحين غالباً ما يرفضون التفكير في عواقب الإخفاق، ومن هنا ينظر إلى رهانات الانتخابات في الغالب كفرصة للإنخراط في الفساد وتحقيق مكاسب إقتصادية شخصية، وهذا بدوره يؤدي تشرزم كبير على صعيد السياسة، وعلى أساس ديني أو طائفي أو عرقي، مما يقود في النهاية إلى السيطرة على الدولة وما يتربط بذلك من ترسيخ الإنقسامات الطبقية أو الفروق الإجتماعية وهذا يفضي إلى عملية العنف السياسي بين الجماعات المشكلة للمجتمع.

المحور الثاني: التنظيم الدستوري للانتخابات في نيجيريا

يمثل الدستور والقانون المرجعية الأساسية لأية دولة من الدول، والتي يمكن من خلاله فهم وتفسير فرص وإمكانات التداول السلمي للسلطة فيها من الناحية العملية، وذلك من خلال إعمال ما نص عليه الدستور والقوانين المنظمة للمجتمع.

تعتبر نيجيريا دولة فيدرالية، حصلت على إستقلالها في العام ١٩٦٠م، حيث كانت تضم ثلاثة أقاليم هي: الإقليم الشمالي، والإقليم الشرقي، والإقليم الغربي، أما حالياً فالفيدرالية النيجيرية تتكون من ثلاث مستويات من الحكم كالاتي^(١٧):

- **المستوى الفيدرالي:** ووفقاً لهذا المستوى تنقسم نيجيريا إلى ست وثلاثون

(١٧) شيماء محي الدين محمود، تداول السلطة والإستقرار السياسي في أفريقيا، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف،

- ولاية إلى جانب العاصمة الاتحادية أبوجا.
- **المستوى الإقليمي:** وهو خاص بكل ولاية، حيث يوجد حاكم وبرلمان منتخب لكل ولاية.
- **المستوى المحلي:** وهو يشمل على وحدات محلية أصغر داخل كل ولاية.

يمثل الدستور النيجيري الصادر عام ١٩٩٩م، وتعديلاته بمثابة القانون الأسمى والمحدد للإطار العام المنظم للحقوق والحريات، بما في ذلك الحقوق المتعلقة بالممارسة السياسية، وينطوي الدستور النيجري على جملة من المواد التي تهدف إلى تنظيم شؤون الدولة وأجهزتها المختلفة، ويتألف الدستور من ثلاثمائة وعشرين مادة تغطي الأحكام العامة وهوية الدولة وتكريس النظام الفيدرالي، وتقسيم الولايات وحدودها الجغرافية^(١٨).

ولعل أبرز ما إشمئ عليه الدستور فيما يلي تنظيم عملية تداول السلطة ما يلي:

١/ إنتخاب رئيس الجمهورية:

بموجب المادة (١٣٠) من الدستور يمثل رئيس الجمهورية رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية والقائد الأعلى للقوات المسلحة، وقد حدد الدستور الشروط التي يجب توفرها لشغل هذا المنصب ومن أبرزها: أن يكون مواطناً نيجيرياً بالمولد، وأن يكون مدعوماً من حزب سياسي معين ينتمي إلى عضويته، وأن يكون حاصلاً على مؤهلات علمية أو ما يعادلها، وأن لا يقل عمره عن أربعين عاماً^(١٩).

يقضي دستور ١٩٩٩م، بأن يتم إنتخاب رئيس البلاد بالإقتراع الشخصي المباشر لفترة رئاسية مدتها أربع سنوات، ولا يجوز له الترشح لأكثر من فترتين رئاسيتين، كما إشتراط الدستور فوز المرشح بمنصب رئيس الجمهورية، على التمييز بين حالة وجود مرشح واحد للمنصب وحالة وجود أكثر من مرشح، ففي الحالة الأولى، يشترط لفوز المرشح الوحيد للرئاسة أمران^(٢٠):

الأول: الحصول على أغلبية الأصوات التي تم الإدلاء بها في الإنتخابات.

(١٨) شيماء محي الدين محمود، مرجع سابق، ص ١١٧ - ١١٨.

(١٩) صلاح السيد عبد المنعم، الإنتخابات والتحول الديمقراطي وآثارهما الثورية في أفريقيا، (القاهرة: الأفريقية الدولية

للنشر والتوزيع، ٢٠١٤م)، ص ٣.

(٢٠) أثر التحول الديمقراطي على الإستقرار السياسي في نيجيريا، مرجع سابق، ص ٢.

الثاني: الحصول على ما لا يقل عن ربع الأصوات التي تم الإدلاء بها في الانتخابات في ثلثي كل الولايات النيجيرية والعاصمة الاتحادية أبوجا.

أما في الحالة الثانية (حالة تعدد المرشحين للرئاسة)، فإنه يشترط في المرشح الفائز تحقيق نفس الشرطين سالف الذكر، والحصول على أغلبية الأصوات التي تم الإدلاء بها وربع تلك الأصوات على الأقل في ثلثي كل الولايات والعاصمة الاتحادية.

٢/ انتخاب أعضاء الجمعية الوطنية:

تتألف الجمعية الوطنية في نيجيريا من مجلسين: مجلس النواب ويتكون من ٣٦٠ عضو، ومجلس الشيوخ ويتكون من ثلاثة شيوخ عن كل ولاية من ولايات نيجيريا الـ٣٦، وواحد عن العاصمة أبوجا بحيث يصبح إجمالي عدد أعضائه ١٠٩ عضو^(٢١)، كما حدد الدستور الشروط التي يجب توفرها فيمن يتقدم للترشح في انتخابات الجمعية الوطنية، ومن ذلك: أن يكون مواطناً نيجيرياً، وأن لا يقل عمره عن ثلاثين عاماً بالنسبة لمجلس النواب، وخمسة وثلاثون عاماً بالنسبة لمجلس الشيوخ، وأن يكون حاصلاً على مؤهل علمي أو ما يعادله، وكذا أن يكون عضواً في حزب سياسي يدعمه في سباق الترشيح لعضوية الجمعية الوطنية، ويكتمل النصاب القانوني لجلسات أي من مجلسي الجمعية الوطنية بحضور ثلث عدد الأعضاء ويحق لرئيس الجمهورية وأي من الوزراء حضور جلساتها دون أن يكون لهم حق التصويت^(٢٢).

وأيضاً فقد حدد الدستور النيجيري عدة شروط يجب توفرها في أي مواطن، ليكون له الحق في التسجيل والمشاركة في العملية الانتخابية، ومن هذه الشروط: أن يكون مواطناً نيجيرياً، وبلغ من العمر ثمانية عشر عاماً، وأن يكون مقيماً في نيجيريا عند إعداد سجلات الناخبين للانتخابات العامة^(٢٣).

٣/ انتخاب حكام الولايات وأعضاء المجلس التشريعي للولاية:

نص الدستور النيجيري على ضرورة أن يكون لكل ولاية حاكماً لجميع ولايات الاتحاد، وفي هذا الصدد يكون الشخص مؤهلاً للانتخاب لمنصب حاكم الولاية إذا كان مواطناً نيجيرياً بالمولد، وقد بلغ من العمر خمسة وثلاثين عاماً، وكان عضو في حزب سياسي ويحظى بتأييد هذا الحزب، وأن يكون حاصلاً

(٢١) شيماء محي الدين محمود، مرجع سابق، ص ١١٩.

(٢٢) صلاح السيد عبد المنعم، مرجع سابق، ص ٧ - ٨.

(٢٣) شيماء محي الدين محمود، مرجع سابق، ص ١٢٠ - ١٢١.

على قدر من التعليم لا يقل عن مستوى الشهادة المدرسية أو ما يعادلها، وتتولى اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات تحديد موعد إجراء انتخابات ينظر إلى الدولة باعتبارها دائرة إنتخابية واحدة ويحق لكل الأشخاص الذين سجلوا للتصويت في الإنتخابات التشريعية، التصويت في الإنتخابات لمنصب حاكم الولاية^(٢٤).

نص الدستور النيجيري على أنه يجب أن يكون هناك مجلس نواب لكل من ولايات الإتحاد، على أن يتكون مجلس نواب الولاية من عدد يتراوح من ثلاثة أو أربعة أضعاف عدد المقاعد المخصصة لتلك الولاية في مجلس النواب، شريطة أن يتألف مجلس النواب للولاية من عدد لا يقل من أربع وعشرين عضواً ولا يزيد عن أربعين عضواً، ويكتمل النصاب القانوني لمجلس النواب الولائي بحضور ثلث أعضاء المجلس، حيث تنتهي مدة ولاية المجلس بعد أربع سنوات تبدأ من تاريخ انعقاد أول جلسة لمجلس النواب^(٢٥).

تجري الإنتخابات التشريعية في نيجيريا وفقاً لنظام التمثيل النسبي الذي عاده ما يطلق عليه الإنتخابات بالقائمة وبموجب هذا النظام يتم توزيع المقاعد المقررة لكل دائرة على قوائم، وذلك نسبةً للأصوات التي حصلت عليها كل من هذه القوائم الحزبية في الإنتخابات، وفي نهاية عملية التصويت على القوائم بفوز كل حزب من مقاعد البرلمان بنسبة تساوي نسبة الأصوات التي حصل عليها عن الدائرة ذاتها^(٢٦).

وهذا ما دفع الكثير من المحللين السياسيين للقول بأن نظام التمثيل النسبي هو أكثر الأنظمة الإنتمائية ملائمة للمجتمعات التي تشهد إنقسامات سياسية على أسس إثنية أو دينية أو غيرها، على نحو ما يدعم التحول الديمقراطي في المجتمعات التعددية.

اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات:-

تعتبر اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات التي أسست بموجب دستور ١٩٩٩م، هي الجهة الرئيسية المنوط بها تنظيم عملية الإنتخابات وإدارتها على كل المستويات (الرئاسية - التشريعية)، ووفقاً لقانون إنشاء اللجنة فإنها تقوم بالوظائف والمهام الآتية^(٢٧) :-

(٢٤) شيماء محي الدين محمود، مرجع سابق، ص ١٢٩.

(٢٥) صلاح السيد عبدالمعظم، مرجع سابق، ص ٥٨.

(٢٦) مجموعة مؤلفين، النزاهة في الإنتخابات البرلمانية، مقوماتها وآلياتها في الأقطار العربية، (بيروت: مركز دراسات

الوحدة العربية، ٢٠٠٨م)، ص ١٣١ - ١٣٣.

(٢٧) شيماء محي الدين محمود، مرجع سابق، ص ١٣٤.

- أ- تسجيل الناخبين المؤهلين للتصويت في الانتخابات.
- ب- القيام بمراجعة سجلات الناخبين.
- ج- تقسيم الدوائر الانتخابية وتحديد نطاق كل منها على المستوى المحلي.
- د- تنظيم وإدارة ومراقبة العملية الانتخابية في كل مراحلها.

كما لها مهام تتعلق بالتعامل مع الأحزاب السياسية وتشمل:

- أ- تسجيل الأحزاب السياسية.
- ب- المراجعة المنظمة للأحزاب السياسية وخاصةً لمصادر تمويلها.
- ج- اعتماد ترشيحات الأحزاب بعض فحوصها.

بالإضافة إلى ما تقدم تتولى اللجنة وظيفة تثقيف وتوعية الناخبين، فضلاً عن تعزيز المعرفة بالقواعد اللازمة لإجراء عملية إنتخابية ديمقراطية سليمة، وهذا هو ما يميز فعالية الأطر القانونية والآليات الدستورية الضامنة لحرية الإنتخابات ونزاهتها^(٢٨) من خلال إحترامها وضمن تطبيقها لسيادة وحكم القانون، وإحترامها لمبدأ التنافسية، وضمن الحريات الأساسية بما فيها حرية التعبير وحرية الإجتماع وتشكيل الأحزاب السياسية، وكذا ما يرتبط بمدى نزاهة الإنتخابات من خلال حيده الجهة المشرفة على العملية الإنتخابية، ومدى إنتظام وتيرة إجراء الإنتخابات، وبما يكفل حق الإقتراع العام للناخبين دون تمييز وإجراء العملية الإنتخابية بحرية وشفافية.

نص الدستور النيجيري على أن يتولى رئيس الجمهورية تعيين رئيس وأعضاء اللجنة الوطنية المستقلة للإنتخابات بعد التشاور مع مجلس الدولة، على ألا يكون قرار الرئيس نافذاً إلا بعد تصديق مجلس الشيوخ عليه، كذلك فقد نص الدستور على أن يتقدم الرئيس بمقترحاته للجمعية الوطنية سنوياً بشأن تمويل هذه اللجنة ومن خلال تخصيص جزء من إيرادات حساب الاتحاد للأجهزة والوحدات المنشأة بموجب الدستور، وفي مقدمتها اللجنة الوطنية المستقلة للإنتخابات، وجدير بالذكر فإن إطلاق يد الرئيس في تعيين وعزل أعضاء اللجنة وكذلك تمويلها، شكل تهديداً لإستقلال وحياد اللجنة، لذلك فقد باتت قدرتها على الإضطلاع بالمهام الموكلة لها على النحو المنشود أمراً محل شك وإرتياب^(٢٩).

(٢٨) شيماء محي الدين محمود، مرجع سابق، ص ١٨١ - ٢٨١.

(٢٩) شيماء محي الدين محمود، مرجع سابق، ص ٤٣١.

المحور الثالث: الإنتخابات التشريعية في نيجيريا

أولاً: الإنتخابات التشريعية للعام ١٩٩٩م:

شكلت إنتخابات عام ١٩٩٩م نقطة الإنطلاق، والتي تحولت نيجيريا بموجبها من حكم عسكري إلى حكم مدني، وذلك بعد أكثر من خمسة عشر عاماً من الحكم العسكري، ولعل هذا ما يضفي على هذه الإنتخابات أهمية خاصة، حيث تعلقَت بها آمال المواطنين بالداخل، وفي ذات الوقت حظيت باهتمام كبير من جانب المراقبين الدوليين، إلى درجة وصف البعض إجراء الإنتخابات في تلك الفترة بأنها التاريخ الأبرز والأهم من تاريخ نيجيريا منذ إستقلالها.

مثلت هذه الإنتخابات بداية عملية التداول السلمي للسلطة، والتي أُجريت في ٢٠ فبراير من عام ١٩٩٩م، تنافس خلالها ثلاثة أحزاب سياسية وهي: حزب الشعب الديمقراطي، وحزب عموم الشعب، والتحالف من أجل الديمقراطية والذي يعتبر حزباً جنوبياً قام على أكتاف الرابطة الثقافية لجماعة اليوريا^(٣٠).

جدول رقم (١)

يوضح نتائج الإنتخابات التشريعية النيجيرية، فبراير ١٩٩٩م

الحزب	مجلس الشيوخ	مجلس النواب
	عدد المقاعد من إجمالي ١٠٩	عدد المقاعد من إجمالي ٣٦٠
حزب الشعب الديمقراطي	٥٩	٢٠٦
حزب عموم الشعب	٢٩	٧٤
التحالف من أجل الديمقراطية	٢٠	٦٨
مقاعد شاغرة	١	١٢

المصدر: شيماء محي الدين محمود، تداول السلطة والإستقرار السياسي في أفريقيا، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ٢٠١٥م)، ص ١٨٣.

(٣٠) أثر التحول الديمقراطي على الإستقرار السياسي في نيجيريا منذ عام ٢٠٠٧م، مرجع سابق، ص ٨.

من الجدول أعلاه، إستطاع حزب الشعب الديمقراطي الحصول على غالبية عدد المقاعد، وذلك بواقع ٥٩ مقعد من مجلس الشيوخ، و ٢٠٦ مقعد في مجلس النواب، وجاء في المرتبة الثانية حزب عموم الشعب والذي حصل على ٢٩ مقعد في مجلس الشيوخ، و ٧٤ مقعد في مجلس النواب، وجاء في المرتبة الثالثة حزب التحالف من أجل الديمقراطية بحصوله على ٢٠ مقعد في مجلس الشيوخ، و ٦٨ مقعداً في مجلس النواب، كما ظل هناك مقعداً شاغراً في مجلس الشيوخ، مقابل ١٢ مقعداً شاغراً في مجلس النواب.

ثانياً: الإنتخابات التشريعية للعام ٢٠٠٣م:

تعتبر إنتخابات ٢٠٠٣م، الإختيار الأول لعملية التحول الديمقراطي في نيجيريا، وذلك لكونها تحت ظل حكم مدني، ومدى الحرص على حريتها ونزاهتها تضمن حدوث تداول سلمي للسلطة، ودون تداعيات تجبر الأطراف على اللجوء إلى خيار العنف، وفي هذه الإنتخابات تبنت اللجنة الوطنية للإنتخابات نظاماً جديداً للتصويت الإلكتروني عبر البطاقات التي تم إستحداثها لتسجيل الناخبين، وبعد ذلك قررت اللجنة الوطنية للإنتخابات الأخذ بنظام الإقتراع السري العام المباشر، وذلك ضماناً لسرية ونزاهة عملية التصويت^(٣١).

أجريت الإنتخابات في ١٢ أبريل ٢٠٠٣م، حيث تنافس خلالها حوالي ثلاثون حزب سياسي في مختلف مستويات الإنتخابات وقد أسفرت نتائج الإنتخابات عن حصول سبعة أحزاب سياسية على تمثيل في مجلس النواب ومجلس الشيوخ كما هو مبين في الجدول أدناه:

جدول رقم (٢)

يوضح نتائج الإنتخابات التشريعية النيجيرية، أبريل ٢٠٠٣م

الحزب	مجلس الشيوخ	مجلس النواب
	عدد المقاعد من إجمالي ١٠٩	عدد المقاعد من إجمالي ٣٦٠
حزب الشعب الديمقراطي	٧٦	٢٢٣

(٣١) أثر التحول الديمقراطي على الإستقرار السياسي في نيجيريا منذ عام ٧٠٠٢م، مرجع سابق، ص ٩.

٩٦	٢٧	حزب عموم شعب نيجيريا
٣٤	٦	التحالف من أجل الديمقراطية
٢	—	حزب شعب نيجيريا المتحد
١	—	الحزب الوطني الديمقراطي
٢	—	التحالف الأكبر لعموم التقدميين
١	—	حزب الخلاص الشعبي
—	—	أخرى
١	—	مقاعد شاغرة

المصدر: Africa Elections Data Base: Elections In Nigeria
<http://africaelectionstripod.com2003National> Assembly
 Election

من الجدول أعلاه، إستطاع حزب الشعب الديمقراطي وللمرة الثانية الحصول على أكبر عدد من المقاعد بواقع ٧٦ مقعداً في مجلس الشيوخ و٢٢٣ مقعداً في مجلس النواب، تلاه حزب عموم شعباً نيجيريا الذي حصل على ٢٧ مقعداً في مجلس الشيوخ و٩٦ مقعداً في مجلس النواب، وجاء في المرتبة الثالثة حزب التحالف من أجل الديمقراطية والذي حصل على ٦ مقاعد في مجلس الشيوخ و٣٤ مقعداً في مجلس النواب، مسجلاً تراجعاً عن إنتخابات عام ٢٠٠٣م، مقارنةً بما حصل عليه في إنتخابات ١٩٩٩م، أيضاً فقد حصل كل من حزب شعب نيجيريا المتحد والتحالف الأكبر لعموم التقدميين على معقدين في مجلس النواب، في حين حصل كل من الحزب الديمقراطي وحزب الخلاص الشعبي على مقعد واحد لكل منهما في مجلس النواب.

العملية الإنتخابية عابها بشكل كبير العديد من المشكلات جاء في مقدمتها سوء الإدارة وضعف النواحي التنظيمية، كما شهدت العديد من التجاوزات التي

شوهت مصداقية العملية الانتخابية وطعنت في نزاهتها بشكل كبير، كالتلاعب في عملية قيد وتسجيل الناخبين، والتلاعب في النتائج في عدد من الولايات، وفقاً لتقارير المراقبين الدوليين والمحليين، مما أثار العديد من علامات الإستفهام حول مدى إستقلالية السلطة القضائية واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات^(٣٢).

ثالثاً: الانتخابات التشريعية للعام ٢٠٠٧م:

في العام ٢٠٠٧م شهدت نيجيريا إنتخابات عامة على كل المستويات، واكتسبت هذه الإنتخابات أهمية كبيرة لأنها شهدت حدوث تداول سلمي للسلطة من رئيس مدني إلى رئيس مدني آخر لأول مرة في تاريخ نيجيريا منذ إستقلالها عام ١٩٦٠م.

أجريت الإنتخابات التشريعية في ٢١ أبريل ٢٠٠٧م، وتنافس خلال هذه الإنتخابات عدد من الأحزاب، كما هو موضح في الجدول أدناه:

جدول رقم (٣)

يوضح نتائج الإنتخابات التشريعية النيجيرية، أبريل ٢٠٠٧م

الحزب	مجلس الشيوخ	مجلس النواب
	عدد المقاعد	عدد المقاعد من إجمالي ٣٦٠
حزب الشعب الديمقراطي	٨٧	٢٦٣
حزب عموم شعب نيجيريا	١٤	٦٣
مؤتمر العدل	٦	٣٠
تحالف الشعب التقدمي	١	٣
حزب الميثاق	١	—
حزب العمل	—	١

المصدر: Africa Elections Data Base: Elections In Nigeria
<http://africabdectionstripod.com2007National> Assembly Election

(٣٢) شيماء محي الدين محمود، مرجع سابق، ص ١٩٥.

يتبين من الجدول أعلاه، حصول الشعب الديمقراطي وحزب عموم شعب نيجيريا على أكبر عدد من مقاعد الجمعية الوطنية، حصل الأول على ٨٧ مقعد في مجلس الشيوخ و٢٦٣ مقعد في مجلس النواب، بينما حصل الثاني على ١٤ مقعد في مجلس الشيوخ و٦٣ مقعد في مجلس النواب، ولأول مرة ينافس (مؤتمر العدل) الذي أسسه «عتيق أبوبكر» في الانتخابات، وذلك رداً على رفض «أو باسانجو» وحزبه لترشيح «عتيق» في انتخابات الرئاسة، وقد حصل مؤتمر العدل على ٦ مقاعد في مجلس الشيوخ و٣٠ مقعد في مجلس النواب، في حين حصل تحالف الشعب التقدمي على مقعد واحد في مجلس الشيوخ وثلاثة مقاعد في مجلس النواب، وجاء في المرتبة الأخيرة كل من حزب الميثاق وحزب العمل، حيث حصل كل منهما على مقعد واحد، الأول في مجلس الشيوخ والثاني في مجلس النواب.

مثلث انتخابات ٢٠٠٧م، حلقة جديدة من حلقات سوء الإدارة الانتخابية، حيث شهدت تلك الفترة إرتفاع معدل المخالفات الانتخابية، والتي تمثلت في تأخير فتح العديد من مراكز الإقتراع وإغلاقها قبل مواعيدها المقررة، كما برزت ظاهرة تصويت القصر وإنتشار ظاهرة شراء الأصوات والتلاعب في النتائج، وذلك وفق ما أشارت إليه تقارير المراقبين الدوليين والمحليين^(٣٣).

رابعاً: الانتخابات التشريعية للعام ٢٠١١م:

أجريت الانتخابات في ٩ أبريل ٢٠١١م، وذلك بعد تأجيل بسبب بعض المشكلات التنظيمية المتعلقة بالعملية الانتخابية، وهذا ما أثار العديد من الشكوك تجاه حرية ونزاهة الإقتراع، خاصةً بعد تراجع مصداقية اللجنة الوطنية للانتخابات وإتهامها بعدم إلتزام الحياد في إدارة العملية الانتخابية^(٣٤).

خاض هذه الانتخابات عدد من الأحزاب جاء في مقدمتها حزب الشعب الديمقراطي، وحزب عموم شعب نيجيريا وأحزاب أخرى، وقد أسفرت الانتخابات عن النتائج كما هو موضح في الجدول أدناه:

(٣٣) شيماء محي الدين محمود، مرجع سابق، ص ١٩٥.

(٣٤) شيماء محي الدين محمود، مرجع سابق، ص ١٩٥.

جدول رقم (٤)

يوضح نتائج الانتخابات التشريعية النيجيرية، أبريل ٢٠١١م

الحزب	مجلس الشيوخ	مجلس النواب
	عدد المقاعد	عدد المقاعد
حزب الشعب الديمقراطي	٤٥	١٢٣
مؤتمر العمل النيجيري	١٣	٤٧
حزب عموم شعب نيجيريا	٧	٢٥
مؤتمر التغيير التقدمي	٥	٣٠
أحزاب أخرى	٤	٩

المصدر: Africa Elections Data Base: Elections In Nigeria: <http://africabdectionstripod.com2011National> Assembly Election

تم إرجاء الانتخابات في عدد خمسة عشر دائرة بمجلس الشيوخ، وثمانية وأربعين دائرة بمجلس النواب، وذلك بسبب وجود مشكلات لوجستية في هذه الدوائر^(٣٥).

في ظل هذه الانتخابات إستطاع حزب الشعب الديمقراطي المحافظة على وضعه المسيطر في الحياة السياسية النيجيرية، كذلك فإن إنتخابات ٢٠١١م - وفقاً لتقارير المراقبين الدوليين والمحليين - جاءت أفضل من سابقتها (٢٠٠٣ - ٢٠٠٧م)، ولكن رغم تلك الإيجابيات إلا أنها لم تخلو من بعض المخالفات، حيث شهدت إنتخابات ٢٠١١م، إستمرار الخلل الإداري المرتبط بالدعم اللوجستي، وهو ما أسفر عن تأجيل الانتخابات التشريعية^(٣٦).

مما سبق يمكن القول أن الانتخابات التشريعية النيجيرية، غلب عليها طابع سوء التنظيم وكثرة التجاوزات تبلورت بأشكال عديدة من الفساد الإنتخابي وفقدان الديمقراطية داخل الأحزاب وإقتلاع وتعبئة صناديق الإقتراع والتزوير

(٣٥) جيريميا أوموتولا، فريديوم أونيوها، مسارات التحول الديمقراطي في أفريقيا، النجاحات والإتفاقيات، تقرير

(الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٨م)، ص ٤.

(٣٦) شيماء محي الدين محمود، مرجع سابق، ص ٢٩٨.

الصريح للنتائج وإستعمال العنف الشديد خلال جميع مراحل الإنتخابات^(٣٧)، وهو ما أوردته الكثير من التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية التي تولت الرقابة على الإنتخابات النيجيرية منذ العام ١٩٩٩م، ويمكن إرجاع ذلك إلى أسباب تتصل بنقص الموارد وسوء التنظيم وعدم توافر الدعم اللوجستي المطلوب لإجراء إنتخابات حرة ونزيهة.

المحور الرابع: الإنتخابات التشريعية وإنعكاساتها على ظاهرة العنف السياسي في نيجيريا

يرى البعض أن مجرد إجراء الإنتخابات بحد ذاته لا يعتبر ضماناً كافية لمتعة الشخص أو الحزب بالشرعية السياسية، والقدرة على مواجهة العنف والصراعات بالشكل الذي يضمن تحقيق الإستقرار السياسي لأية دولة، ومن ناحية أخرى فإن إقامة إنتخابات تتمتع بالحرية والنزاهة التي يجب توفرها لتحقيق التداول السلمي للسلطة على النحو المطلوب، ليس كافياً لضمان إستقرار نظام الحكم في أية دولة مالم يتمكن النظام وعبر مؤسساته وأجهزته المختلفة من الوفاء ولو بالحد الأدنى من مطالب الأفراد والجماعات المشكلة لشعب الدولة.

تستمد النظم المختلفة ديمقراطياً شرعيتها السياسية من إعتراف المواطنين بتمتع الإقتناع بالشروط الواجب توفرها بغية تحقيق إرادة الناخبين سواء في شخص الرئيس الذي يحكم الدولة أو في عضو المجلس التشريعي الذي يمثل المواطنين في الجمعية الوطنية، كما تجدر الإشارة إلى أن تنظيم عملية إنتخابية سلمية وفقاً لإعتبارات الحرية والنزاهة يعتبر أمراً بالغ الصعوبة، لا سيما بالنسبة لكثير من الدول الأفريقية التي تعاني من نقص الإمكانيات وعدم توفر الدعم اللوجستي الذي يحتاجه الإقتراع في كافة مستويات العملية الإنتخابية^(٣٨).

كذلك لا يمكن تفسير ظاهرة العنف الإنتخابي في أفريقيا من دون تأكيد حقيقة أن النظم الحزبية في غالبية دول القارة تنقسم إلى خطوط الإنقسام الأثنى لا الطبقي ومن ثم تعد الإنتخابات واحدة من المعارك المختلفة التي تخوضها الجماعات الإنتية بحثاً عن تعزيز مكانتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية^(٣٩).

منذ العودة إلى الديمقراطية التعددية عام ١٩٩٩م وبعد فترة من الحكم العسكري شهدت نيجيريا تنافساً سياسياً وتوترات إجتماعية جعلت من العمليات

(٣٧) أمل أحمد، الإنتخابات والتحول الديمقراطي، مجلة آفاق أفريقية، العدد (٦٤)، ٢٠١٠م، ص ٨٢.

(٣٨) شيماء محي الدين محمود، مرجع سابق، ص ٣٠٥.

(٣٩) صلاح السيد عبدالمعظم، مرجع سابق، ص ١٨٨.

الانتخابية قابلة للانفجار في كثير من الأحيان لقد لازمت العمليات الانتخابية التشريعية للأعوام ١٩٩٩ - ٢٠٠٣ - ٢٠٠٧ - ٢٠١١م شكوك في شرعيتها ومصاعب شديدة في النواحي اللوجستية وإدارة الانتخابات.

ففي أثناء انتخابات عام ٢٠٠٣م رصد المراقبون الدوليون، ما لا يقل عن ١٠٥ حالة وفاة وذلك بالرغم من اتجاه السلطات القائمة على الانتخابات في نيجيريا إلى الإفراط في الاستعانة بقوات الأمن بدرجة مبالغ فيها، وذلك بحجة تأمين الانتخابات التي عادةً ما تجري وسط حالة من العنف على إختلاف حدته ودرجات توظيفه، ففي هذه الانتخابات تمت الاستعانة بقوات من الجيش لتأمين الانتخابات التشريعية، ولقد كان تواجد القوات بهذه الكثافة قد أثار شكوكاً بشأن إستغلال هذه القوات كغطاء لمنح اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات الفرصة للتلاعب بنتائج الانتخابات التي حسبت في صالح الرئيس «أبوسانجو» وحزبه وحالت دون حصول المعارضة على أية أصوات مناسبة حتى في مناطق نفوذهم التاريخية في الجنوب الغربي^(٤٠).

خلال عمليات العنف في العام ٢٠٠٣م، تطور الصراع لأعمال عنف طائفية كما حدث في دلتا النيجر، حيث قتل عدد مائة شخص وإصابة ألف مواطن أيضاً، وانتشرت حالة من عدم الإستقرار في البلاد، وإستمر العنف في مايو ٢٠٠٤م في معظم ولايات نيجيريا، وتم فرض حالة الطوارئ في ولاية «بيلاتومي» وسط البلاد على إثر مقتل ما يزيد عن ٢٠٠ شخص مسلم في ولاية «يلو» أثناء هجمات أغسطس وسبتمبر عام ٢٠٠٤م، وما حدث من إشتباكات عنيفة من عصابات في مدينة «بورت هاطورت» المعروفة بآبار النفط، وقامت قوات الجيش لإخمادها وإنتهى الآخر بسقوط حوالي ٥٠٠ قتيل^(٤١).

لقد كانت الظروف المواتية للتصعيد الخطير في العنف حاضرة بكل تأكيد في إنتخابات أبريل ٢٠٠٧م، والتي شهدت منافسة حادة والتي هيأت فيها المواجهة والمكايد السياسية والإستياء الشعبي والجوانب اللوجستية الشاقة للعملية الانتخابية، المسرح لإحتمال نشوب نزاع إنتخابي خطير وواسع النطاق^(٤٢).

إن هذه الانتخابات لم ترق لمستوى التطلعات والآمال المحلية والدولية ليس فقط بسبب المخالفات ولكن أيضاً فيما يتعلق بمصداقية وإستقلال القضاء ولجنة الانتخابات الوطنية المستقلة، فهذه الانتخابات لم تحقق الإستقرار السياسي

(٤٠) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الانتخابات ومنع نشوب النزاعات، مرجع سابق، ص ٨٣.

(٤١) صلاح السيد عبدالمعظم، مرجع سابق، ص ١٧٢ - ١٧٦.

(٤٢) التحول الديمقراطي على الإستقرار السياسى في نيجيريا منذ عام ٢٠٠٧م، مرجع سابق، ص ١٧.

والإجتماعي المنشود على العكس زادت من التوترات والصراعات حيث إرتفع معدل العنف في إنتخابات عام ٢٠٠٧م، عما كانت عليه فإن إنتخابات ٢٠٠٣م وهو ما يشير إلى تلك الإنتخابات بأنها عمقت الإنقسامات في المجتمع النيجيري ويمكن إعتبارها بمثابة ردة لعملية التحول الديمقراطي في نيجيريا والتي كان من المنتظر أن تكون إنتخابات ٢٠٠٧م مؤشراً وملهماً مهماً للمرحلة الثانية من مراحل التحول الديمقراطي ألا وهي تحقيق الرسوخ الديمقراطي.

جاء الرد الشعبي وما إتضح فيه من تعبير ساقط مع العملية الإنتخابية ومن أعمال عنف تارة أخرى منذ بداية الإنتخابات في معظم الولايات النيجيرية، ما نتج عن ذلك مهاجمة مقر اللجنة العليا المشرفة على الإنتخابات في الولاية الواقعة في شمال نيجيريا ويرجع ذلك بسبب وصول عدد محدد من البطاقات الإنتخابية بالإضافة إلى أخطاء في كتابة بعض أسماء المرشحين، وهذا ما دفع إلى إحداث عمليات عنف ونتيجة هذه الأحداث لم تتمكن معظم مراكز الإقتراع من عملها الإنتخابي، كما حدث في بعض المراكز سرقة عدد كبير من صناديق الإقتراع، وسقوط قتلى في مواجهات مع قوات الأمن وكذلك فقد أحبطت الشرطة النيجيرية محاولة تقجير شاحنة وقود قرب مقر اللجنة المستقلة للإنتخابات، كما حدث هجوم من بعض الجماعات المعارضة على الدوائر الإنتخابية في بعض الولايات^(٤٣).

إشتمل العنف السياسي أثناء عملية الإنتخابات على مصادمات بين أنصار الأحزاب الرئيسية وتخويف الشخصيات المعارضة، وكذلك تخويف المراقبين الدوليين، ففي هذه الإنتخابات توفى نحو ٢٠٠ شخص عزا المراقبون من الإتحاد الأوروبي وفاتهم إلى العنف المرتبط بالإنتخابات^(٤٤).

كما قامت قوات الأمن بإلغاء القبض على أبرز مرشحي المعارضة في عدد من الولايات وكان في مقدمتهم الدكتور «بوشا أزمايو» رئيس مكتب عموم شعب نيجيريا في ولاية «كاتسينا» وثمانية من مساعديه كما مارست أعمال الترويع لدى مرشحي المعارضة، وذلك بحجة تأمين الإنتخابات ضد أعمال العنف والقائمين عليها، كذلك فإن أعمال القمع الأمني قد طالت الإعلام غير المملوك للدولة، في ١٧ أبريل ٢٠٠٧م إقتحم أفراد مسلحين ينتمون إلى الأمن الوطني مقر تلفزيون أفريقيا المستقل وهي محطة إعلامية خاصة تقوم بجهد دائم في فضح أية ممارسات غير قانونية تجري في إطار الإنتخابات وإستولوا على العديد

(٤٣) شيماء محي الدين محمود، مرجع سابق، ص ٥٠٣ - ٦٠٣.

(٤٤) التحول الديمقراطي على الإستقرار السياسي في نيجيريا منذ عام ٢٠٠٧م، مرجع سابق، ص ١١.

الأشرطة الموجودة في مقر المحطة وألقوا القبض على بعض القائمين عليها^(٤٥)، ويستنتج من أحداث العنف في انتخابات ٢٠٠٧م أنها ترجع إلى تعمد الحكومة لإستمرار تفوق حزب الشعب الديمقراطي الحزب الحاكم بأكبر عدد من الأصوات في إنتخابات الرئاسة أو التشريعية بأكبر عدد من المقاعد في مجلس الشيوخ والنواب.

إن إنتخابات ٢٠١١م رغم ما تضمنته من إيجابيات إلا أنها لم تحقق الإستقرار المنشود، حيث إنتشرت حوادث العنف والتفجيرات حتى قبل الإنتخابات حيث نشطت الجماعات المتشددة وعلى رأسها جماعة بوكو حرام والتي أعلنت مسؤوليتها عن العديد من حوادث الإغتيال والتفجيرات منها التفجيرات التي إستهدفت التجمعات الإنتخابية في ولاية «بايلسا»^(٤٦).

أيضاً فقد شهد اليوم الأول من إجراء الإنتخابات، الإعتداء بقنبلة على مركز إنتخابي فيما قتل ١٢ شخص على الأقل في هجوم هو الثالث من نوعه خلال ٢٤ ساعة.

خاتمة:-

إستطاعت نيجيريا ومن خلال تجاربها الإنتخابية منذ العام ١٩٩٩م التمسك بالحكم المدني دون الرجوع إلى الإنتقلابات العسكرية إلا أن النظام الإنتخابي النيجيري قائم على التعددية الحزبية، ذلك النظام الذي صمم في الأساس بشكل يخدم التوجهات الإثنية ويعمل على تأصيلها في المجتمع حيث أن معظم الدوائر الإنتخابية متطابقة مع الحدود الإثنية وأنه لازالت النخب الحزبية تعمل على تعبئة وإستقلال المشاعر الإثنية والدينية في تحقيق مصالحها الضيقة، وهو ما أنتج عنه أن تكون الإنتخابات التشريعية باعثاً على العنف السياسي وعدم الإستقرار في نيجيريا. وبالتالي حتى تتم عملية تحول ديمقراطي حقيقية في نيجيريا، هذا يتطلب منع قيام الأحزاب على أسس إثنية أو دينية والنص على ذلك صراحة في قانون الإنتخابات كذلك يجب إعادة رسم الدوائر الإنتخابية بالشكل الذي يتجاوز الإطار الإثني الضيق ويعمل على دفع الأحزاب السياسية من أجل الحصول على دعم الجماعات الإثنية المختلفة.

(٤٥) أعمال عنف تحللت أجواء الإنتخابات التشريعية ٢٤ [com.https://www.france24.com](https://www.france24.com)

(٤٦) شيما محي الدين محمود، مرجع سابق، ص ٣١٧.

